

السكن الريفي بالمغرب من المقاربة القطاعية إلى المقاربة المندمجة

-جدلية المفارقة بين الخطاب والتنفيذ-

L'habitat rural ou Maroc de l'approche sectorielle à l'approche ingérée: la dialectique du paradoxe entre discours et application

د. خالد الحاضري*

جامعة أبي شعيب الدكالي ، (المغرب) ، الإيميل: Elh-82@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2020/06/30

تاريخ القبول: 2020/04/20

تاريخ الاستلام: 2020/02/11

ملخص:

تتمحور مضامين هذا الورقة البحثية حول تشخيص مكانة السكن الريفي ضمن السياسات العمومية بالمغرب من خلال المخططات الاقتصادية للدولة، وتظهر هذه الورقة أن السكن الريفي ورغم الحضور المهم على مستوى التصورات ضمن المخططات الاقتصادية، إلا أنه يظل الخاسر الأكبر في معركة التحديث القروي التي خاضها المغرب خلال العقود السبع الأخيرة، لأن الدولة تبنت بموجبه منطقاً متضارباً، فهي تارة كانت ترجح كفة العالم القروي وإطاره المعيشي، وتارة أخرى تعطي الأولوية للمجال الحضري، وذلك بمبرر ضعف التحولات بالمجال الريفي وباسم القضايا الاستعجالية التي فرضها التمدن السريع، وهو ما يجعل السكن يخضع في مسارة لتحولات ذاتية وعفوية وغير مؤطرة، إلا أن تبني الدولة للمقاربة المندمجة في إطار سياسة إعداد التراب الوطني، مكنت السكن الريفي من بعض التجهيزات الأساسية من ماء وكهرباء وطرق. لكن الملاحظ هو أن هذه التدخلات العمومية على أهميتها وتنوعها لم تنجح في تدارك مختلف أشكال التأخر بالمجال الريفي .

في هذا المقال سنحاول تسليط الضوء على حضور السكن الريفي ضمن المخططات الاقتصادية للدولة، من خلال التركيز على أثر البرامج التنموية والمخططات القطاعية والمندمجة، وقياس مدى فعاليتها في رسم معالم التحول السكاني، وتجاوز حالات الجمود والركود التي طبعته في العقود الماضية.

الكلمات المفتاحية: السكن الريفي: المخططات الاقتصادية: المقاربة المندمجة.

تصنيف D83;A32:JEL

*المؤلف المرسل

Résume:

Cet article aborde le poids de l'intervention de l'état dans l'habitat rural à travers la politique de plans économiques. L'article souligne que malgré la présence importante du l'habitat rural au niveau des plans économiques, il resté le plus parent pauvre dans le processus de modernisation rural que le Maroc à mené à cours des sept derniers décennies, non, l'état favorisait jadis le monde rural et donnait une fois de l'importance à la sphère urbaine, et cette dernière n'avait jamais préparé la sphère rurale et urbain dans logique de fusion de l'aménagement intègre. Ce paradoxe a soumis l'habitat rural à des transformations titre de sanction et non encadré, et en également fait un domaine ou toutes les autres formes sont basées sur niveau des infrastructures et des équipements de base, cependant, l'adoption par l'état de l'approche intégrée de l'aménagement du territoire à permis de remédier à certains aspects de retard ou niveau social et des équipements de l'infrastructure de base. Cependant, ces efforts publics, malgré leur importance, n'ont pas réussi à corriger les différentes formes de retard dans le monde rural ou Maroc.

Les mots clé: L'habitat rural- plans économiques- l'approche intégrée.

Jel Classification Codes: D83;A32

1. مقدمة:

يحظى المجال الريفي بالمغرب بأهمية كبرى من طرف العديد من الباحثين، على اختلاف تخصصاتهم ومناهجهم وأهدافهم، وينبع هذا الاهتمام في كون المجال الريفي بالمغرب يشكل الركيزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد. وبهذا المعنى، فإن الاهتمام بالمجال الريفي، ظل يستمد مشروعيته من الأهمية الدائمة لهذا المجال سواء على مستوى حمولته الديموغرافية أو على مستوى التنمية ورهاناتها، ودور المجال الريفي فيها إما بالإيجاب أو بالسلب.

وقد قاربت العديد من الدراسات التحولات التي عرفها المجال الريفي المغربي، وأجمعت - على تنوعها - أن هذا المجال قد عرف تحولات في بنياته الرئيسية، اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا، وبشكل عام في إنتاج وتوزيع الخيرات المادية والقيمية. فهذا المجال تستوطنه مجموعات بشرية تعيش على الزراعة أو الرعي أو هما معا في إطار نظام مركب يجمع بين الزراعة والتدجين، ويتخذ السكن أشكالا مختلفة، قد يكون متفرقا أو متجمعا أو مفككا. كما تتخذ هندسته المعمارية أشكالا متعددة، وغالبا ما تتناسب هذه الهندسة مع المعطيات البيئية والثقافية والاجتماعية، وتخضع هذه الهندسة للتحويل والتغير بتحول وتغير هذه المعطيات.

إن معظم أشكال التحديث التي عرفتها الأرياف المغربية، كان ولا بد، أن تنعكس على السكن الريفي، اعتبارا أن هذا الأخير هو متغير تابع، يتحول بتحول الأنظمة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بل يرتبط بتحول المجتمع ككل. من هذا المنظور، فكثيرا ما يعتبر السكن مرآة صريحة لقراءة التحولات المجالية، باعتبار أن مكوناته وهندسته أشكاله تعكس درجة وأساليب استغلال الإنسان للمجال.

في هذا السياق، يشكل تنمية السكن الريفي بالمغرب وضبط تطوره، أهم طرق لتحديد العوامل والميكانيزمات المتحكممة في تحوله. فالسكن الريفي يعد اليوم الرهان الخاسر في معركة التحديث القروي والهيكلية الهيدر وفلاحية التي عرفتها الأرياف المغربية خلال العقود الستة الأخيرة، وحتى وقت قريب جدا مازال المغرب يحتضن زهاء 60% من الساكنة القروية. وتبنى الدولة ومختلف الفاعلين منطقا متضاربا في سياستها الموجهة للعالم القروي، فمرة تعطي الأولوية للسكن الريفي والمجال القروي، ومرة أخرى تغض طرفها، تحت غطاء مبررات شتى (محاربة السكن الصفيحي بضواحي المدن

مثلا)، مما يفسر عجز البرامج عن تحقيق أهدافها. ويعني هذا انعدام إصلاح ينفذ إلى عمق المشاكل التي يعرفها المجال.

منذ عشية الاستقلال، اعتبر تحديث الإنتاج الفلاحي في جل البوادي المغربية كشرط أساسي لتحسين ظروف استقرار السكن، وتنطلق فلسفة التحديث هاته، من كون التطور السياسي للبلاد يتطلب تنظيم اجتماعي جديد للأفراد تؤهلهم للمشاركة الموسعة في حياة الأمة، ويدفع هذا التنظيم إلى التخلي عن نمط الحياة التقليدية التي تناقض بطبيعتها مع الصبغة السياسية للجماعات القروية ومع الاقتصاد العصري، والتي تحول دون التقدم الاجتماعي للسكان القروية. كما اتسم الخطاب حول العالم القروي بتضخم نسبي من طرف المهتمين بالشأن التنموي على الصعيد الوطني والدولي، وهذا الاهتمام وثيق الارتباط بالتطور الذي عرفه المجال الفلاحي، والذي أضحى يشكل أحد أهم أورايش التحديث والعصرنة ورهانا يعول عليه لحل مشكلة الاكتفاء الذاتي وتزويد المصانع الغذائية بالمواد الأساسية.

وضمن منطق التحديث، فكثيرا ما تم التركيز على تغيير بنية الإنتاج، في حين أغفل السكن الريفي ضمن فلسفة الإعداد، باستثناء تجربة معزولة ومحدودة في المجال، يتعلق الأمر بهيكلية السكن في إطار وحدات قروية للتجهيز والتسيير التي لم تحقق النتائج المرجوة، أو سكن تعاونيات الإصلاح الزراعي أو تجديد وحماية القصور بالمجالات الواحية.

إن إغفال السكن ضمن مشاريع التحديث جعله يخضع لتحولات ذاتية وأحيانا غير مخطط لها. غير أن الدولة وفي إطار مشاريع الهيئمة المندمجة، أطلقت مجموعة من البرامج في ميادين الماء والكهرباء والبنيات التحتية الضرورية لفك العزلة عن الأرياف، الأمر الذي ساهم في إحداث تحولات ملحوظة، كما أن تنامي دينامية التمدين ساهم هو الآخر في تعزيز سيورة هذا التحول.

وقد وضعت مجموعة من المخططات تصب في اتجاه تنمية وتهيئة السكن الريفي. فما طبيعتها؟ وما أثرها على تحول السكن الريفي بالمغرب؟

2. المفاهيم الهيكلية لدراسة

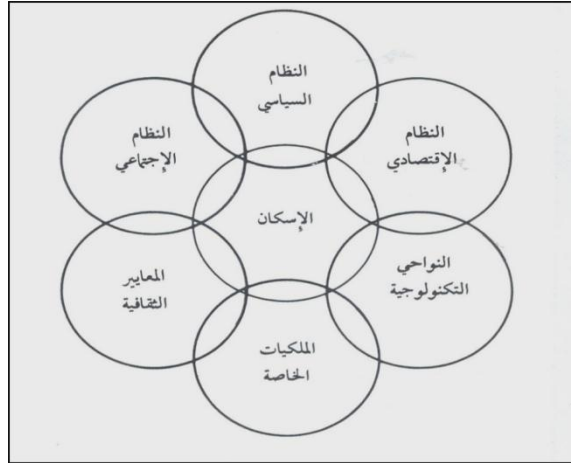
2.1. السكن والإسكان : يعرف المسكن على أنه البناء الذي يأوي الإنسان، ويتضمن هذا المأوى كل الضروريات والتسهيلات والتجهيزات والأدوات التي يحتاجها أو يرغبها الفرد لضمان تحقيق الصحة

الطبيعية والعقلية والسعادة الاجتماعية له ولعائلته، وهو المكان الذي يسعد فيه الفرد بممارسة هواياته، وهو أيضا يحفظ فيه الثقافات الأساسية ومكونات العادات واللغة والتقاليد، والفضاء الذي يشعر فيه الفرد باحترام الآخرين والوفاء والإخلاص والأمانة وأشياء أخرى.

أما الإسكان فهو بشكل عام، يعرف على أنه دراسة للوحدات السكنية التي يعيش فيها الناس، وهو دراسة لسوق إنتاج الإسكان، وأيضا دراسة لرغبات ومتطلبات الناس الخاصة بمساكنهم، والمشاكل التي يتعرض لها الناس للحصول على مسكن ملائم، وأيضا تأثير الإسكان على الناس نفسيا واجتماعيا وثقافيا.

وهناك إجماع على أن نوعية المسكن الذي تقطنه الأسرة يتأثر بالبيئة المحيطة، ذلك أن موارد الأسرة وقراراتها والأنظمة العديدة المحيطة هي التي تؤثر على الأسرة، وتؤثر على نوعية المسكن الذي تختاره. هناك العديد من العوامل التي تؤثر على القرارات المتعلقة بالمسكن: منها المعلومات المتوفرة لدى الأسرة عن المساكن المختلفة الشاغرة في سوق الإسكان، وعوامل أخرى متعلقة بالأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأخرى متعلقة بالحكومة على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي، والمتعلق بالمالك والبنائية والمختصين بالتنمية الشاملة وبالبنك والشركات العقارية وكذلك المعماريين والمخططين، كلها عناصر تؤثر في قرارات الأسرة التي تختار مسكنها.

الشكل 2 : ارتباط نظام الإسكان بالأنظمة الأخرى للمجتمع



المصدر: من إعداد الباحث بناء على قرارات سابقة

2.2. السكن الريفي

يعرف السكن الريفي على أنه مجموعة من المساكن الدائمة أو المؤقتة يقطنها سكان غالبيتهم يشتغلون في القطاع الفلاحي. وبهذا المعنى فهو الشكل التوطيني للسكان الذين يعيشون من الزراعة، وتسلك المسيرة العادية إلى البحث عن عمليات الارتباط بين المسكن الريفي والأشكال القديمة والحالية لاستعمال الأرض والعمل فيها. وبذلك يعتبر السكن الريفي بمثابة الوجه الحقيقي لنوعية التطور الإقتصادي والثقافي للمجتمعات الريفية، حيث تعبر المساحات المبنية في غالب الأحيان عن نوعية اندماج السكان بالوسط المحلي وعن تنظيم المجال والمستوى الاقتصادي والإرث الثقافي، وبنية المجتمعات الريفية، فهو يعتبر آخر إطار جغرافي يبني فيه المجتمع نسقه الاقتصادي، وينظم فيه مختلف جوانب حياته، بالإضافة إلى كونه عنصرا مكونا للنسق الاجتماعي والمسكن معا. فهو بالإضافة إلى ذلك يتضمن ميزات خاصة منها محدوديته وانغلاقه ونسقه الاقتصادي مبني على نشاط أحادي، إضافة إلى قوة وثبات العلاقة مع المجال..

ومن الناحية الشكلية، فالسكن الريفي هو نمط من أنماط التوطن البشري، تتشكل فيه تجمعات سكانية متباينة على مستوى درجة انتشارها (فهناك مسكن متفرق وآخر متجمع، وآخر منتظم بجوانب الطرق). أما من الناحية الوظيفية، فالسكن الريفي هو بعد اجتماعي واقتصادي، وهو إطار للحماية، لكنه في نفس الآن عنصر أساسي ومساهم في العملية الإنتاجية، إذ يأوي الأسر وفي نفس الوقت يأوي وسائل الإنتاج. (جمال ع 2007).

3.2. الدوار كوحدة سوسيوإقليمية وترابية

يطرح مفهوم الدوار إشكالات كثيرة سواء على المستوى الدلالي، حيث تتعدد وتشابك الدلالات، وتزداد هذه الصعوبة عند العودة إلى المعاجم اللغوية العربية الكلاسيكية، إذ يحيل هذا المصطلح إلى مفاهيم بعيدة من قبيل «دوار هو جزء قابل للدوران واللف في آلة، ويقال جسر يدور بشكل أفقي للسماح بالمرور والخروج.

إن هذا المثال يعطي الانطباع لأول وهلة عن بعد مدلول الدوار كتجمع سكاني عن ما ورد في المعاجم العربية. لكن على العموم فكلمة دوار من دار ودائرة، وتطلق في المغرب أيضا على جميع أشكال التجمع السكاني الذي يأخذ شكل دائرة. وهذه التسمية تطلق على أشكال السكن المستقر،

السكن الريفي بالمغرب من المقاربة القطاعية إلى المقاربة المندمجة-جدلية المفارقة بين الخطاب والتنفيذ-

بالرغم من وجود مرادفات لهذه التسمية، والتي تختلف باختلاف المناطق الجغرافية، ككلمة الدشر المستعملة بشكل طبيعي في جبال الريف، واغرم في بالأطلس الكبير، والقصر في المجالات الواحية والصحراوية.

أما من الناحية الاصطلاحية فيشير مصطلح الدوار في البلدان العربية وخاصة في البلدان المغربية إلى كل تجمع سكاني مستقر أو متنقل مؤقت أو دائم، يضم أفراد تربطهم علاقة القرابة والأبوية، وهو جزء من التنظيم المجالي والاجتماعي. وهذا التنظيم هو ذو مستويات وأبعاد مختلفة، كما أنه ليس وحدة جامدة بل وحدة تتسم بالدينامية.

تجب الإشارة إلى أن مفهوم الدوار قد ظل غامضا من الناحية القانونية بالمغرب، إلى أن أتى قرار وزير الداخلية سنة 1964، حيث تم تعريفه بكونه مجموعة مساكن متجمعة ومرتبطة بروابط فعلية أو صورية بعنصر القرابة فهو يوافق أصغر خلية إقليمية، قد يتضمن نمط استغلال جماعي ومسيرا إداريا من طرف المقدم.(لوكوز.1966).

3. السكن الريفي ضمن المخططات الاقتصادية للدولة: التصورات وحدود النجاح

في فجر الاستقلال شكلت لجنة يرأسها المحمدي وزير الداخلية قدمت مشروعا لإعادة بناء العالم القروي ضمت فريقا من المراقبين الليبراليين على رأسهم لانج كامبي وسكالابر. وهكذا فمن خلال استباقية لأعمال اللجنة قرر وزير الداخلية في 1958 أن يضع الأسواق الكبرى ضمن وحدات إدارية مستقلة، وكان الهدف من هذه الترقية هو إحداث تطور حضري يستمد قوته من الناحية المادية من الموارد المالية للبادية المجاورة، كما أقيم في نفس الوقت تقطيع جماعي يحترم إلى حد كبير الحدود القبلية القديمة، إذ أصبحت تضم كل قبيلة لها جماعة ترابية. وقد كان الهدف الأساسي من هذه التقطيع هو عدم القضاء على روابط التكافل بين القرويين الممتدة من نظام القرابة، حيث ستظل هذه الروابط تقوم بدورها، لاسيما في فترات التعبئة الاجتماعية السياسية ضمن المجموعات السكانية. كما تم تأسيس داخل هذه الجماعات مراكز قروية كي تكون محورا للعصرنة والتحديث، حيث تستطيع البوادي المجاورة لها أن تضيف عليها ما تحتاجه من توازن. في هذا السياق نستعرض رأي أحد أعضاء اللجنة المكلفة بمشروع تحديث وعصرنة الأرياف حيث يقول " ليس هناك أي تثقيف مثمر وأي تعليم مستدام ولا أي تطور يمكن أن يكون ما دام قائما ذلك على التشتت الراهن بالبادية

المغربية . طبعا إن الأمر لا يتعلق بتقبل السكان وإرغامهم على التجمع عبر القرى، غير أنه توجد بين هذا الحل المتطرف، وبين الوضعية الراهنة إمكانية للتفكير في إقامة مراكز قروية في مقابل كل قبيلة أو فخذة من القبيلة، بحيث تصبح تلك القرية فيما بعد مركزا للتكوين والإشعاع ونواة إدارية للتجمع المقصود، بحيث تنطلق هذه القرية مختلف التجارب والتظاهرات المرتبطة بالعصرنة والتحديث"(ريمي لوفو.1965).

وهناك أيضا في هذه القرية يمكن أن يتجمع صناع القرار الذين بدونهم لن يتأتى لأي تطور منتظر ومتواصل وأن يكون قابلا للإدراك، ذلك لأن الأمر لا يتعلق فحسب باجتماع الشباب القروي نحو استعمال العتاد العصري الحديث، بل أنه يقتضي تزويد هذا الشباب بروح النظام والنظافة وبالقدرة على تعهد وصيانة ذلك العتاد، وهذه هي الروح التي لا يمكن التفكير فيها بالنظر إلى هذا التشتت الراهن للسكان القروية" ويضيف أحد أعضاء اللجنة أيضا: " يجب إذن التفكير في إنشاء القرية والمراكز القروية، في مكان مقبول ومعينا من قبل الجماعة التي تتولى شأن إقامة المركز الجماعي المستقبلي، حيث أن الجماعة المتجددة والتي تظهر بين ظهراتها عدد غير محدد من قدماء التلاميذ، هي التي ستعود على تدبير الشؤون العامة وعلى تهيئة المراكز وعصرنة قطاع الإسكان. أي وفي كلمة واحدة، كل ما من شأنه أن يفرض نفسه في موضوع تطور الجماعة المحلية"(ريمي لوفو.1965)..

وأنه من الأساسي ألا تضم هذه الجماعات في مرحلة أولى إلا قسما محددا من الشباب المتخرجين من مدارسنا، وذلك لكي لا يتسبب في تطور سريع جدا من الصعب مواكبة إيقاعه من لدن مجموعة من السكان. إذ أن أي تسرع في هذا المجال قد يؤدي لا محالة إلى حدوث قطيعة بين جيل الشباب وبين الأجيال السابقة، مما من شأنه أن يعرض للخطر بشكل دقيق تطور الجماهير القروية وهو التطور الذي لا يمكن إلا أن يكون متمهلا وتدرجيا، وفي هذه المراكز أيضا يجب أن تقام التجهيزات الرياضية التي سيتوافد عليها جميع الشباب ليتلاقوا ولينغمسوا من جديد في جو سليم من شأنه أن يربطهم بالأرض وبحتمهم عن الاستقرار(ريمي لوفو.1965)."

نستنتج انطلاقا من هذه النصوص أن تأسيس أنوية تمديدية بالعديد من المراكز القروية كان حلما يراود أصحاب القرار عشية الاستقلال من أجل تثبيت الساكنة المحلية، وخلق مراكز يتم عبرها تحديث وعصرنة الدواوير المجاورة، بيد أن حضور المقاربة الأمنية حال دون إعطاء هذه المراكز فرص

للتحديث، حيث أن أصحاب القرار، وإن أبدوا رغبتهم في تمدين المراكز القروية والدواوير المجاورة لمواجهة تشتت الساكنة، إلا أنهم تخوفوا من أن تصبح هذه المراكز مجالات لتحول سريع يصعب مواكبتها، حيث لوحظ أن النص يتحدث عن ضرورة تقبل الشباب للولوج إلى المؤسسات المحلية والمشاركة فيها، وباعتبار أن الحياة عبر هذه المراكز هي سيرة للمثاقفة خاضعة للمراقبة التي تظل في يد القدماء، حتى لا يحتفظ لهؤلاء الشباب ببعض المفاجآت غير المتوقعة، وغير المحسوبة العواقب.

وإذا كانت هذه الإجراءات قد انتهت بإحداث مجموعة من الاقاليم والعمالات، وترقية بعض القرى إلى مراكز مستقلة، وإنشاء بعض الوحدات الإدارية القروية بالجماعات المحدث (مقر الجماعة، مقر القيادة، مرافق السوق الأسبوعي). فإن كثير من الإجراءات لم يكتب لها النجاح. ويمكن تصنيف مختلف هذه الإجراءات ضمن أجواء الحماس التي تطبع عادة البدايات الأولى للاستقلال، حيث كان ممثلو السلطة المركزية والإداريون المحليون يعلنون رغبتهم في تحديث عصنة الأرياف، لاسيما في الجهات الفلاحية الغنية، ويعلنون عن رغبتهم في خلق أنوية تمدنية تكون بمثابة صلة الوصل للنشر مبادئ العصنة والتحديث.

لكن هذه الطموحات انتهت بالفشل الذريع، بحيث اعترضتها رغم طبيعتها الخجولة صعوبات مالية خصوصا بعد انسحاب الاستثمارات الأجنبية وقلة الرساميل الوطنية. لذلك فإن مبادئ التمدين والعصنة تتطلب موارد مالية مضمونة، وفي انعدام قاعدة اقتصادية حقيقية وليدة الإصلاحات الهيكلية أكثر مما هي نتيجة لتقطيع ما بحيث أن الغايات المعلن عنها، هي غايات أقلقت القرويين أكثر مما كان في مصالحهم، ويرى ربي لوفو" في هذه الظروف لا يجب أن نتعجب ونحن نرى ظهور نخبة محلية أكثر انشغالا بالمطالبات بحقوقها بالنسبة للتجمعات المجاورة والمتنافسة معها، وذلك بدلا من أن تطالب بالعصنة والتحديث".(ربي لوفو. المرجع نفسه). مما يعني ظهور مثاقفة مضادة للتغيير والتحديث بفعل رغبة الأعيان في الإبقاء على الأوضاع على ما هي عليه بغية الاستفادة من أوضاعهم، وقد ظل الإجراء الوحيد الذي أحدثته اللجنة هو إنشاء مراكز قروية تفيد في بروز نموذج جديد من النخب المحلية.

أما مخطط 1964-1960 فقد اعتبر خلال هذه المحطة تجهيز المراكز القروية عاملا أساسيا لتحديث البوادي، بحيث ستكون هذه الأقطاب بمثابة نقط لنشر التقدم. وبالرغم من ذلك فقد همش السكن

القروي لصالح السكن الحضري، تحت مبرر الاستعجالية، وضعف التحولات الاجتماعية بالوسط القروي. لكن هذا لا ينفي من وجود تدخلات استثنائية، متفرقة وانتقائية ومعزولة أحيان، ترجمت هذه العملية على مستوى السكن بما يسمى بالمساعدة على البناء الذاتي، والعمل على تحسين البنيات التحتية من خلال تقديم المساعدة المالية والتقنية للسكان في إطار عملية الانطلاقة الجماعية والإنعاش الوطني.

وخلال مخطط 1968-1972 استفادت حوالي 600000 سكن أعيد تجديده على مجموع التراب الوطني، وذلك بتخصيص 13 مليون دولار وهو أول قرض موجه لتهيئة السكن القروي. لكن الذي حصل هو انزلاق هذه المشاريع نحو الأعلى، فقد استفادت هذه العملية المراكز الحضرية، في حين غابت الدواوير القروية عن هذا المشروع، وتم تحويل 40% من القروض عن هدفها في مشاريع لا علاقة لها بالمشروع. هذا الأمر دفع المسؤولين إلى تمديد هذه العمليات الإصلاحية في المخططات المقبلة.(الناصري م.1996).

وعشية مخطط 1973-1977 اعتبرت الوضعية السكنية بالوسط القروي جد كارثية، 68% إلى 90% اعتبر في عداد السكن القروي، كما أن بعض التجهيزات كالمراحيض والحمامات غير موجودة بالقرى، بل غير معروفة لدى الساكنة القروية. كما اعتبرت الحصيلة المنجزة جد هزيلة، بحيث لم ينجز سوى 30% من المشاريع المقررة.

ومهما يكن فقد ركزت الدولة بتدخلها في إطار تصورها الشمولي للإعداد سياسة الترفيف على مناطق الاستثمار الفلاحي ذات إمكانية لخلق اندماج ما بين التنمية الاقتصادية، وإنتاج السكن بمرجعية نمط السكن الحضري، قصد تحسين ظروف عيش السكان. أما فيما يخص التمويل، فالمسطرة معقدة والاعتمادات هزيلة نظرا لتضخم الاقتصاد سنة 1974، بفعل الحرب الفوسفاطية التي شنتها أمريكا على المستوى العالمي، في حين أن العقدة المبرمة ما بين البرنامج العالمي والحكومة المغربية في تمويل البناء الذاتي لم تحقق النتائج المرجوة. وفيما يخص النظام البنكي خاصة الصندوق الوطني للقرض الفلاحي فإجراءاته معقدة ونسب الفائدة مرتفعة، مما حد من مسألة البناء الذاتي بالعالم القروي.

لقد ظل مسلسل التجاهل والتمهيش أحد الثوابت في هذه المخططات. وأمام ضعف المنجزات وخاصة تشتت السكن التي اعتبرها مخطط 1978 _ 1980 عوائق تحول دون حدوث تحولات سكنية، فإن هذا

المخطط تبني مناهج تدخل جديدة (تأطير المتعلمين، إنتاج المواد المحلية، إنشاء تعاونيات خدماتية، إنعاش البناء الذات)، وذلك بالانطلاق من الواقع بالتركيز على السكن المجتمع، عبر إنشاء قرى نموذجية، في حين ألغيت الاستثمارات ذات الطابع الاجتماعي في المخطط نفسه، نظرا لبروز قضية الصحراء وتصدها للأولويات. هذا الإجراء كانت له انعكاسات على المستوى السكاني الأكثر حساسية، لاسيما بضواحي المدن حيث ازدادت أهمية الدواوير السرية وغير المهيكلة.

مقابل ذلك فإن ميزة التشتت التي يتسم بها السكن القروي وغياب تهيئة مدمجة وضعف المنجزات السكنية، قد دفعت مخطط 1981_1985 إلى اعتماد تهيئة مدمجة تقوم على تمكين الوسط القروي من تصاميم تهيئة متماسكة ومتناغمة. فإعداد البوادي يجب إذن أن يندرج في إطار عام يأخذ بعين الاعتبار تحسين السكن القروي وتنميته من ناحية أخرى. لكن سياسة التقويم الهيكلي لسنة 1983 وجفاف الثمانينات الذي دفع بالآلاف من ساكنة البوادي المغربية إلى الهجرة خاصة بالمناطق البورية، كلها عوامل حالت دون بلوغ النتائج المرجوة. ومن هنا تدخلت السلطات المحلية بتجهيزها بعض الطرق وإنشاء صهاريج للماء وترصيف بعض الأزقة وكهربة بعض المراكز القروية وتزويدها بالماء الشروب.

وفي تقريرها التركيبي، جاءت اللجنة الوطنية للسكن التي تشغل في إطار مخطط مسار 1988_1992 بتصور جديد للتخفيف من مشاكل السكن القروي، مؤكدة على الخصائص الجهوية للسكن، وظروف تكيف التدخلات مع السياق المحلي، الذي يندرج فيه تدخل الجماعات المحلية، وتشجيع البناء الذاتي. لكن الحصيلة كانت هزيلة، ولم تكن في مستوى حجم الانتظارات. وهكذا تعددت الدراسات لإيجاد مقاربة منهجية ملائمة لخصوصيات العالم القروي، فانخرطت الدولة في سياسة إنشاء القرى النموذجية، هذه المقاربة تعتبر تجديدية وواقعية تهدف إلى تجاوز خصوصيات السكن التقليدي بإدماج السكن مع التجهيزات والأنشطة، قصد تحسين نمط عيش السكان والحد من الهجرة القروية. ومنذ ذلك الحين اعتبرت التهيئة المندمجة مقاربة لتجاوز تشتت السكن والحفاظ على الخصوصيات الجهوية والمحلية، إلا أن غياب أدوات التهيئة وعدم التنسيق بين المتدخلين تظل كلها تحديات أمام هذه السياسة.

ومن أجل تصحيح واقع حال السكن القروي تم الشروع منذ تخطيط 2000_2004 في إنجاز سياسة ملائمة لإعداد التراب الوطني، تسمح على المدى البعيد بتوجيه إنشاء التجهيزات والأنشطة على أساس

دراسات معمقة للعوامل المحددة لاستغلال المجال، مما يمكن من مواجهة عدد من التحديات كتلك المتعلقة بظاهرة الهجرة القروية والتحضر. وهذه المنهجية تنطلق من مقارنة ترابية بإشراك جميع الفاعلين وخلق دينامية للتغيير وتعبئة المبادرات الجهوية والمحلية.

وهكذا إذن، وفي إطار البرنامج الدولي لتجهيز العالم القروي بالكهرباء والماء الصالح للشرب استفادت كثير من البوادي المغربية من تغطية شبه تامة، فقد شملت الكهرباء الكثير من الدواوير والتجمعات القروية. وعلى مستوى التزود بالماء الشروب همت عملية الربط أكثر من 60 في بالوسط القروي سنة 2004، وذلك بفضل تظافر جهود مختلف الفاعلين: الدولة، الجماعات المحلية، البرنامج الشامل للتزويد بالماء الشروب. أما في مجال السكن فقد تمت برمجة إعادة هيكلة العديد من الأحياء السكنية بالمراكز الحضرية، لا سيما بعد عقد الشراكة مع مؤسسة العمران.

4. من سياسة المخططات إلى فلسفة التصاميم

أظهرت سياسة المخططات الخماسية التي تبناها المغرب بخصوص السكن صعوبات على مستوى التفعيل، بالنظر إلى طابعها المركزي، مما حدا بالدولة إلى محاولة معالجة الإشكالية السكنية بالمجال الريفي انطلاقا من الإطار الجهوي. وفي هذا الصدد برزت التصاميم الجهوية وتصاميم الهيكلية القروية ثم تصاميم الوكالات الحضرية.

1.4. تصاميم التهيئة الجهوية: المضمون والأهداف

تسعى التصاميم الجهوية للتنمية والتهيئة إعداد المجال الترابي الجهوي بصفة متماسكة ومتناسقة، عن طريق استغلال الإمكانيات المتاحة وتوجيهها نحو إغناء حياة السكان، مع تفادي حدوث أي اختلال محتمل من الجهات. فهذه التصاميم تشكل إذن أساسا مرجعية غنية بالمعطيات، تمكن المتدخلين سواء من القطاع العام أو الخاص على اتخاذ القرار. وتبعا لأهميتها التوجيهية والتنسيقية، فقد كان من الطبيعي أن تستجيب هذه التقنية للانشغالات والطموحات الجهوية، خاصة بعد تقوية المسلسل الجهوي عن طريق المراجعة الدستورية الأخيرة التي رفعت الجهة إلى مستوى المؤسسة الدستورية القائمة الذات. ويتضمن التصميم الجهوي لمنطقة دكالة تشخيص للخصائص الطبيعية للجهة ككل، وكذا الجوانب الديمغرافية والأنشطة الاقتصادية، ووضعية التعمير والإسكان والبنيات

السكن الريفي بالمغرب من المقاربة القطاعية إلى المقاربة المندمجة-جدلية المفارقة بين الخطاب والتنفيذ-

التحتية والتجهيزات الأساسية، كما يتضمن أيضا المؤهلات الاقتصادية غير المستغلة، وكذا المعوقات السوسيو اقتصادية وإشكالية الاكتظاظ السكاني.

ويروم تصميم التهيئة الجهوية إلى تحقيق مجموعة من الشروط:

-بلورة منهجية جد ملائمة، تعتمد على تخطيط التنمية المحلية والجهوية، من أجل تقويم نقط القوة وتحديد مصادر ضعفها، والاستفادة منها على مستوى التخطيط الجهوي، وهو ما سيسمح بالانتقال، ليس فقط من تخطيط قطاعي واستدراكي بل إلى تخطيط استراتيجي ومندمج، وكذلك من جهوية وتخطيط فوقي إلى تخطيط جهوي تفاوضي وتشاروري، يقبله الفاعلون المحليون والجهويون في إطار التسيير التشاركي لا مركزي ولا متمرکز.

-يجب على التنمية الجهوية أن تركز على إسهامات جديدة، وعلى كفاءات تكون قادرة على القيام بدورها في مجال التسيير المطبوع بالتخلي التدريجي للدولة عن جزء من مهامها بالانفتاح والليبرالية. ومن هنا ضرورة البحث عن كفاءات واختصاصات جديدة تكون مهمتها، هي دعم التخطيط الجهوي والمقاربة الخاصة بالتصاميم الجهوية.

- تحديد البنيات التحتية، والإجراءات التنفيذية للتخطيط الجهوي، ويتعلق الأمر أساسا بالفاعلين والمؤسسات وآليات التنسيق والتتبع والتقييم، وينبغي للتفاعل المنسجم بين هاته المستويات والآليات أن يؤدي إلى بلورة مشروع تنمية جهوية، يمول انطلاقا من الإمكانيات المتاحة الجديدة، كما يستغل الفرص التي يتيحها التعاون الدولي اللامركزي

-إعداد أدوات لغايات إعداد التراب الجهوي، بحيث تشكل أداة فعالة لتحقيق التنمية الجهوية، وينبغي أن تراعي خصوصيات بعض المجالات أثناء تهيئة هذه الأدوات التنموية.

- يمكن للجهة أن تشكل إطارا جيدا لحل المشاكل الخاصة باللاتوازن الجهوي، والتفاوت بين المدن والقرى على مستوى التجهيزات السوسيوثقافية، وإعادة البنية الاقتصادية القادرة على المساهمة في مجهود التنمية الاجتماعية. وإذا لم تهدف الجهة إلى تحقيق هذه التنمية، ولم تستجيب للطلبات المتعددة الأشكال للسكان، فإنها ستتحول إلى مجرد بنية إدارية بدون فعالية اقتصادية.

-تسفيد الجهة إلى جانب مصادرها التمويلية الخاصة بها كباقي الجماعات الترابية من نسب مخصصة لها من الضرائب الوطنية، كالضريبة العامة على الدخل IGR والضريبة على الشركات. أما

على مستوى إعادة توزيع الموارد المالية، فإن إحداث صندوق للتنمية الجهوية سيكون إسهما أساسيا في بناء الجهة.

وعموما، فإن منظرو هذا التصميم يأملون إلى تحويل الجهة إلى مكان يتحرر فيه السكان من اكراهات المركزية، ويتطورون اجتماعيا وثقافيا وسياسيا وفقا لروح جهوية.(لبرر.2000)

2.4. تصاميم الهيكلية القروية لتأهيل العالم القروي

تعرف تصاميم الهيكلية القروية على أنها وثائق تهدف على المدى المتوسط والبعيد بناء شبكة لمجموعة من التكتلات القروية المزمع إنشاؤها، حسب الأهمية الاقتصادية للجهة التي تطبق فيها، بهدف إجراء تصنيف لجدوى هذه التكتلات حسب الأهمية، لتحديد طرق تنميتها للتجهيزات الضرورية لها. وقد شكلت تصاميم الهيكلية القروية احد أهم وثائق سياسة تهيئة المجال القروي، وأكثرها تحديدا كذلك إذ تعتبر بمثابة وثائق ذات أهمية بالغة بين الهيئات المنتخبة والمصالح الإدارية الجهوية، يعتمد عليها في تحديد الاختيارات اللازمة لأي من المراكز القروية على المدين المتوسط والطويل، بهدف الحد من الفوارق بين الجهات والقرى بصفة أدق.

هذه التصاميم تم النظر إليها على أنها أدوات كفيلة بخلق مراكز أو قرى نموذجية، تجمع بين السكن والتجهيز عن طريق تقديم جملة من الامتيازات منها:

- فسح المجال أمام الجميع حتى تكون الحظوظ متساوية قدر الإمكان
- المساهمة في تعميم الأساليب، والطرق الحديثة في الفلاحة والاستثمار في الأرض
- تحقيق تنمية لصالح القطاعات الاقتصادية الملحقة، كالتجارة والصناعتين التقليدية والصغير، مما يسهل عملية استغلال الموارد المحلية بما يخدم المصلحة الاقتصادية.

5. بعض تجارب التدخلات العمومية في السكن الريفي بمجال دائرة الاستثمار الفلاحي بدكالة

في إطار التهيئة الهيدرو فلاحية لدائرة الدكالة، عمل مخططو الإعداد على الجمع بين تغير بنية ووسائل الإنتاج وهيكلية السكن الريفي، وذلك من منطلق أن عملية الأعداد الفلاحي، سيظل بعيدة عن تحقيق النتائج المرجوة، ما لم تتم هيكلية السكن القروي. وفي هذا الصدد برزت بمجال دكالة تجربتين مختلفتين على مستوى هيكلية السكن القروي، من خلال خلق قرى نموذجية بهدف محاربة تشتت

السكن، طالما أن هذا التشتت سيزيد من ارتفاع تكاليف التجهيزات الهيدروفلاحية وسيحول دون الاستفادة الجماعية منها، ومن أبرز هذه التجارب نذكر:

1.5. سكن تعاونيات الإصلاح الزراعي

عبارة عن تجمعات سكنية وزعت على صغار الفلاحين في إطار عملية الإصلاح الزراعي، حيث يتطابق عددها مع عدد التعاونيات، ولا يتباين مضمونها الوظيفي كثيرا عن باقي الدواوير بدكالة، غير أنها مختلفة من حيث الشكل الهندسي ونوعية تجهيزات، فهي تظهر أما كسكن متجمع مفتوح (تعاونية الطالبية بالزمامرة) أو سكن متجمع متراس (شركة بولعوان).

وهي على العموم عبارة عن تجمعات سكانية متباينة من حيث الأصول، وبهذا المعنى تفقد نسبيا البعد الجينالوجي، وكل مجموعة تنتمي إلى دوار بالجماعة أو خارجها، ولازالت كل مجموعة لها علاقة معينة بالدوار الذي تنحدر منه، لكن علاقات الجوار والمصاهرة والمصالح المشتركة تؤدي إلى تقوية العلاقات التضامنية فيما بينها، ولا تتجاوز عدد سكانها في كثير من الحالات 500 نسمة كما هو الشأن بالنسبة لتعاونية بوسحيمية والطلابية بجماعة الغنادرة، حيث لا تتجاوز الأولى 474 نسمة والثانية 365 نسمة حسب إحصاء 2004، وتظل شركة بولعوان أضخم تجمع سكني لهذا الصنف من السكن، حيث وصل عدد ساكنتها حسب إحصاء 2004 حوالي 2074 ن وحوالي 358 أسرة، في حين لا يتجاوز عدد ساكنة التعاونيات البورية 200 نسمة، كما هو الحال بالنسبة لتعاونية الهموشية بأولاد عمران التي يصل عدد ساكنتها إلى 182 نسمة.

يتكون سكن التعاونيات من المجال السكني الخاضع للتصميم على مستوى هندسة المسالك والممرات، ومن مجال خارجي مشكل من حيازات فلاحية مكونة من 5 هكتار في أغلب الحالات لكل فلاح، وكل حيازة فلاحية مشكلة من عدة مشارات زراعية، تزرع بها مزروعات متنوعة حسب نظام الدورة الزراعية المتبعة.

2.5. سكن الوحدات القروية للتجهيز والتسيير:

أحدثت هذه الوحدات في إطار برنامج الإعداد الهيدروفلاحي بالقطاعات المسقية بدكالة بعد 1970، وهي عبارة عن قرى نموذجية، تواجدها رهين بالاستجابة لمجموعة من المتطلبات، خاصة فيما يتعلق بالحد من ظاهرة التشتت المجالي للسكن، مع فصل التجمعات السكنية على الاستغلاليات،

ومحاولة الحد من البناء العشوائي وتجهيز القرويين بمجموعة من التجهيزات التي يصعب القيام بها في إطار السكن المتفرق الفوضوي، فضلا عن تحسين الأوضاع المعيشية للسكان الريفية، وتنظيم تنقل وسائل الإنتاج بالمجال.

وهي نتيجة لاقتطاع بعض الأراضي من عملية الضم، وتتكون من مجموعة من البقع المعدة للبناء، حيث تضم كل واحدة من 200 إلى 400 بقعة، ومساحتها تتراوح ما بين 1000 و2500 متر مربع حسب أهمية الملكية الزراعية الأصلية للمستفيد، وترتبط مساحة كل وحدة بأهمية الدواوير الملحقة، وتقوم الدولة بتجهيز هذه الوحدة على شكل تجزئات سكنية شبيهة بالتجزئات الحضرية. وقد روعي عند اختيار نقطة ما في كل وحدة قروية، ضرورة تقرب الفلاح من الحيازة، فالمسافة الفاصلة بين الحيازة والسكن يجب أن لا تتجاوز 1,5 كلم، بالإضافة إلى تركيز التجهيزات العمومية للتخفيض من تكلفتها. لكن ما يسترعي الانتباه عند الملاحظة المباشرة لهذه الوحدات، أن المساحات الفارغة تظل أهم ميزة تميز الوحدات، ومن ثمة يمكن القول، أنه إذا كان السقي قد عمل على محاولة وضع حد لظاهرة التشتت السكاني، فإنه في المقابل لم يعمل على تطوير وتنمية نسبة البناء في الوحدات القروية عموما، والتي تظهر من خلال الصورة الجوية والمعاينة الميدانية على شكل سكن مجمع مفكك.

6. السكن الريفي بالمغرب من المقاربة القطاعية الى المقاربة المندمجة

1.6. مشروع تنمية المراكز الصاعدة

شكل المجال الحضري طيلة العقود الستة الأخيرة مجال إغراء الساكنة الريفية، بالنظر إلى الإمكانيات التي يتيحها هذا الأخير سواء على مستوى التشغيل أو تحسين مستوى المعيشة وتوفير التمدرس للأبناء. وإذا كان المجال الحضري قد تمكن بشكل نسبي من استيعاب هؤلاء المهاجرين على الأقل خلال العقود التي تلت الاستقلال، فإنه بدء من الثمانينات أضحت قدرة هذا المجال على امتصاص الوفود المتتالية من المهاجرين غير ممكنة، في ظل تنامي مشاكل التمدين ناجمة عن الهجرة (انتشار أحياء الصفيح، البطالة..). وفي هذا الصدد اطلقت الدولة مشروع تنمية المراكز الصاعدة لتحقيق مجموعة من الرهانات نذكر منها:

-تقريب النموذج الحضري من الساكنة والحد من الهجرة القروية إلى المدن، كما أنها تشكل مجال التقاء وتداخل مجموعة من الفاعلين على المستوى المحلي، وتبني الظروف لظهور وبروز المبادرات

الفردية والجماعية، وكذا تحسين إطار عيش سكان هذه المراكز والمجالات المحيطة بها عن طريق تقريب وتسهيل ولوج ساكنتها، وسكان المجالات المجاورة للخدمات والتجهيزات العمومية الأساسية في إطار سياسة القرب.

-تثمين الموارد الطبيعية والبشرية الموجودة بها، وكذا التخفيف والحد من مؤشرات ومظاهر الهشاشة الاجتماعية خاصة في مجال خلق فرص الشغل في بعض الأنشطة الاقتصادية لسكانها وسكان المناطق المحيطة بها لتقوية التماسك الاجتماعي والمجالي، كما أنها تشكل مجالات انتقالية بين المدن والقرى، وبالتالي التخفيف من الضغط الذي ترزخ تحته المدن.

-إحداث توازن في التنمية بين المجالات القروية والحضرية عن طريق تأهيل المناطق المتواجدة بها، وتوزيع ثمار النمو الاقتصادي على عموم التراب الوطني، تم التحكم كما وكيفا في النمو الحضري وتحفيز التنمية القروية، بحيث أن المراكز الصاعدة تشكل نقطة ارتكاز للتنمية الترابية عن طريق خلق تكامل بين هذه المراكز ومحيطها.

-وعلى صعيد آخر يساهم صغر حجم هذه المراكز في تسهيل مأمورية التحكم في تطويرها، على عكس المدن التي تعاني من عدة مشاكل تصعب معالجتها. كما تتسم هذه المراكز بإطار بيئي أحسن من المدن (غياب التلوث)، وبالتالي فإنها توفر إطار أفضل لعيش السكان، كما أنها تيسر سياسة اللامركزية واللامركز.

عموما، فإن هذه المراكز يمكن أن تلعب دورا مهما في تجنب الانكسارات المجالية والاجتماعية عن طريق تقوية التمثيلات بين المجال الحضري والمجال القروي وتحقيق تنمية ترابية متوازنة عن طريق تقوية منطقة القرب في مجال التنمية (قرب هذه المراكز من نسيجها القروي والاجتماعي والاقتصادي) فكل هذه الإمكانيات التي توفرها هذه المراكز يمكن أن تستمر بشكل جيد إذا ما طبقت القواعد الأساسية لحسن التدبير، فالتطبيق الأمثل لهذه القواعد سيمكن من تحقيق الحكامة الترابية، وبالتالي ضمان التنافسية والجاذبية والترابية التي تعتبر الآن أمالا لا محيد عنه من أجل تحقيق تنمية شاملة على المستوى الوطني .

وتجب الإشارة الى ان أهمية هذه المراكز في سياسات وبرامج الدولة منذ فترة الاستعمار، ومن أهم هذا البرامج نذكر: برنامج ايكوشار في الفترة ما بين 1950 و1974، وكان هدف هذا البرنامج إلى الارتقاء

بالمراكز القروية. أما م عدم فعاليات تلك الراج اتجهت السلطات العمومية، وتحت ضغط التأثيرات الناجمة عن الهجرة القروية وتزايد حجم المدن وتنامي المشاكل المرتبطة بالمدينة إلى الاهتمام من جديد بالمراكز القروية، حيث أكد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973-1977 إلى ضرورة نهج سياسة استقطاب المهاجرين القرويين والمراكز القروية. هذا الإجراء توج في المخطط لاحق أي مخطط 1978-1980 بإطلاق عملية المراكز الجماعات القروية. وابتداء من التسعينات، وفي إطار التهيئة الريفية المندمجة، استفادت المراكز القروية من عدة برامج قطاعية كالكهرباء والماء والطرق.

إجمالاً، فإن الوضعية الحالية لعدة المراكز تفرض الآن تبني نموذج جديد للتنمية، يجمع بين القرب والاستغلال الأمثل لموارد ومؤهلات كل مجال، خاصة مع أهمية صعود التنمية المحلية والمستدامة. فالمراكز الصاعدة تشكل القاعدة الأساسية لتنظيم المجالي المحلي وتحديث المجال خاصة بالمناطق الهامشية والقروية، كما أنها تمكن من عصنة وتحديث المجال، إذ تقدم إمكانات متعددة للتنمية توافق انتظار المواطنين فيما يخص تحسين ظروف العيش، القرب من المجال، الحفاظ على البيئة. لكل هذا، فالمراكز الصاعدة، تعد رافعا للتنمية المجالية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي ضمان التوازن المجالي للبلاد عن طريق محاربة الانكسارات المجالية والاجتماعية.

2.6. السكن الريفي: من منظور إعداد التراب الوطني

من منظور إعداد التراب الوطني فإن تحسين وضعية المجال القروي يظل رهينا بتحسين ظروف عيش السكان، وتوفير المحيط الملائم لتحفيز الاستثمار، سواء في القطاع الفلاحي، أو في مختلف الأنشطة غير الفلاحية.

وفي هذا الأفق، يتوجب تركيز الجهود لتدارك التأخر المتراكم في خمسة ميادين حاسمة هي الانتشار الواسع للأمية، وضعف التغطية الصحية، وتفاوت توزيعها في المجال، وسوء السكن وهشاشته ومشاكل التزود بالماء الشروب والإنارة العمومية، والتصريف الصحي، ومشكل العزلة التي تعاني منها معظم التجمعات القروية، وأخيرا ضعف مردودية النشاط الاقتصادي وتدني مستوى الدخل في الوسط الريفي..

ومن منظور إعداد التراب الوطني، وبالنظر إلى خصوصيات منطقة دكالة، فإن المجهودات العمومية ينبغي أن تركز على واجهتين أساسيتين، تتعلق الواجهة الأولى بالدائرة المسقية، فيما تشمل الواجهة

الثانية المناطق البورية. فعلى مستوى الدوائر المسقية فإن تصور إعداد التراب الوطني يلح على الاستمرار في تنفيذ البرنامج الوطني للري، مع ضرورة ترشيد استعمال المياه المتاحة، والرفع من أداء القطاع الفلاحي وتدعيم تنافسيته، هذا بالإضافة إلى تنويع الموارد الاقتصادية لمقاومة الفقر، والرفع من مستوى عيش سكان الأرياف، وكذا تقوية الاندماج الاقتصادي داخل الدوائر السقوية، وكذا علاقات التكامل مع محيطها.

أما على مستوى المناطق البورية فالميثاق الوطني لإعداد التراب الوطني يوصي بمعالجة التنمية وإعداد التراب بمناطق البور بتطبيق برنامج إستراتيجية 2020 للتنمية القروية، وتطبيق مخطط الاستثمار الفلاحي في المناطق البور أي برنامج 1994، ثم إقامة التجهيزات الأساسية للرفع من مردودية أراضي البور وتحسين المراعي وتجهيزها، والمحافظة على التربة بإقامة التجهيزات لمحاربة التعرية. عموما، فإن تصورات إعداد التراب الوطني مكنت من قياس حجم التأخر الذي راكمته البوادي، سواء على مستوى العزلة، وغياب الكهرباء والماء الشروب، وضعف التجهيزات الأساسية وخصوصا مدى انتشار الأمية.(العراقي وآخرون 2012).

وإذا كانت كثير من الأمور قد تحسنت بشكل كبير، لأن السلطات العمومية، قامت بمواجهة كل مشكلة على حدة من خلال برامج موجهة لمختلف الميادين، فإن مسألة تدارك التأخر، لا ينبغي اختزاله في مجرد الإنجاز الكائن، كما كان يجب القيام به منذ العقود السابقة، بل يجب تصور هذا العمل انطلاقا من الظروف الحالية وعلى ضوء التحديات القادمة، وعلى الأساس فإن التصميم الوطني لإعداد التراب يؤكد ليس فقط على إقامة التجهيزات، بل يجب كذلك التفكير في قضايا التنمية الاقتصادية، مما يعني أن حل مشاكل الأرياف يمر عبر نهج سياسة شمولية في ميدان الإعداد الريفي.

3.6. تصاميم الوكالات الحضرية تصاميم غير معروفة ويطبعها عدم الانسجام

في إطار توسيع مهمات تدخلها لتشمل المجال الريفي، طرحت الوكالات الحضرية مجموعة من التصاميم المجانية كأداة للمساعدة على البناء الذاتي للعالم القروي. وهي تصاميم تهدف من حيث محتواها العام إلى تطوير السكن الريفي عبر تقليص المساحة التي يشغلها، وذلك للحد من انتشار هذا الأخير على حساب الأراضي الزراعية، فضلا عن تضمينها لمبدأ الفصل بين مرافق السكن، بحيث تضمن تصميم المبنى السفلي كماوى للماشية ووسائل الإنتاج، فيما تضمن الطابق الأول مأوى للأسر.

إن هذا التصميم، وكغيره من التصميم الموجهة للعالم القروي (تصاميم الوحدات القروية مثلا) يتغافل كلية الواقع الاقتصادي للأرياف، على اعتبار أن البناء ذو طابق أو أكثر يحتاج إلى إمكانيات مالية مهمة، تتضمن تكاليف الخرسانة وإسمنت مسلح وأجور ويد عاملة متخصصة، ويحتاج إلى تمويل بنكي مضمون. كما أن هذا التصميم لا يراعي حقيقة الوضع الاجتماعي للسكان الريفي، كونها تفضل البناء الأفقي بهدف التواصل بين الجيران واقتسام معها مجالات السكن وبعض المرافق المشتركة (عتبات المنازل، المطابخ. . .)، فضلا عن ذلك فإن عملية البناء في العالم القروي تتميز بالطابع المتدرج، على اعتبار أن أغلب الأسر تشيد في البداية غرفة واحدة تتخذ تسمية " حطة"، وعندما تتحسن ظروف الأسرة ماديا أو في إطار الرغبة في تلبية حاجيات الأسر من الغرف يتم تشييد مباني جديدة، فبناء المسكن الريفي يتطلب فترة زمنية تفوق عقد من الزمن في بعض الأحيان.

7. خاتمة:

قد لوحظ أنه تم تجريب عدة مقاربات في مجال التنمية بالمجال الريفي، أدى بعضها إلى تغير مكونات المشهد السكاني بالبوادي المغربية، لكن مع ذلك نسجل أنه بالرغم من وصول التيار الكهربائي والماء الشروب والطرق، وتمكين المجال الريفي من عدد من مؤسسات القروض الصغرى، فإن المجال القروي استمر في التراجع ضدا على كل مبادرات التنمية، مما يجعل السكن الريفي والمجال القروي على مستوى الآفاق مطبوعا بنوع من الضبابية، نظرا لانتشار الفقر واستمرار الهجرة، هذا الوضع يصعب معه تحديد سيناريوهات المحتملة للسكن الريفي.

إن هذا الوضع دفعنا إلى طرح جملة من التساؤلات: كيف يمكن إخراج المجال القروي من هذه الوضعية؟ وما هي المقاربات الممكنة لتحقيق التنمية القروية وضمان أسباب البقاء داخل المجال الريفي؟ وهل تفي بالغرض مختلف عمليات التمدين المختزلة في الكهرباء وشق الطرق، وتوفير المياه واستتباب المؤسسات الاجتماعية والثقافية؟ وهل تكون المراهنة على العمل الجماعي أجدى؟ أم أن الأمر يتطلب أعمال خيارات راديكالية المتصلة بإعادة صياغة علاقة الإنتاج في مجتمع شديد التركيب؟ إن أهم معوقات تطور السكن الريفي تتجسد في طبيعة البنية العقارية السائدة من جهة (بنية عقارية مركبة هناك أراضي الملك الخاص والأراضي الجماعية والحبوس..)، ومن جهة أخرى تكمن في عدم

فعالية البرامج التنموية على مستوى التمدن والصحة والبنيات الثقافية والرياضية. هذا علاوة على التشتت المبالغ فيه للسكن، والذي يعسر مأمورية الاستفادة من التجهيزات الأساسية. وعند هذا المستوى يمكن التساؤل عما يمكن فعله، لأننا نلاحظ أن العالم القروي حاليا- على الأقل المجال الذي ندرسه- قد استنفد كليا كل إمكانية الاستمرار وتجاوز مشاكله وتصريفها: فالفرص التي كانت تمنحها المدينة وإمكانية الشغل فيها أصبحت شبه منعدمة، كما أن ظاهرة البطالة التي كان يتم احتوائها داخل عالم القرية اعتمادا على الآليات التضامنية المتعددة، والتي كانت سائدة آنذاك، أصبحت حاليا شبه غائبة، وبالتالي وفي غياب بدائل قد تنقذ ما يمكن إنقاذه، يمكن أن نتصور مستقبل هذا العالم القروي ومن تم المجتمع المغربي ككل، حيث أن العالم القروي لا يمكن أن يظل في انتظارية دائمة.

مع ذلك فإمكانيات التدخل في المجال في نظرنا ما زالت ممكنة، متعددة الاتجاهات واعدة شريطة أن تكون مبنية على مقاربات علمية دقيقة. على العموم فإن مستقبل السكن الريفي يظل مرتبطا بتطور الأنشطة غير الفلاحية، لذا يتوجب التفكير في تنوع الأنشطة القروية، وذلك في إطار رؤية واضحة لمستقبل العالم القروي، حيث يشكل تنوع هذه الأنشطة حلا ملائما لتوفير هذه الإمكانية، كما يتوجب الكف عن النظر إلى المجال القروي كفضاء لتصحيح الاختلالات الاجتماعية والاستدراك الدائم، فالعالم القروي يستدعي أفقا اقتصاديا واضحا ومنسجما، أفق لا يمكن أن يتبلور دون إرساء تمفصل ذي مع المدن، من خلال تطوير المراكز الصناعية والتجمعات السكنية الريفية وذلك في إطار منظورات ترابية قائمة على التشاور وتحظى بدعم الدولة، بل ومن شأنها أن تصل إلى درجة اعتماد تميز إيجابي لفائدة المناطق القروية ذات المؤهلات الخاصة. ومن جانب آخر فإن تفعيل البرامج التنموية وفق آليات الحكامة من شأنها أن توفر إطارا مستقبليا لإعادة تنظيم التضامنيات، وتسريع وثيرة محاربة الفقر والإقصاء، وتوفير أسباب البقاء داخل المجال الريفي.

8. قائمة المراجع

1. جمال عبد اللطيف (2007)، ملاحظات أولية حول موضوع السكن الريفي بالمغرب، ورد في ندوة السكن الريفي بالمغرب، التحولات وآفاق التنمية منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة شعبة الجغرافيا سلسلة ندوات ومناظرات العدد 8 ص 7-10

2. الحاضري خالد (2007)، الجماعات المحلية وإشكالية التنمية الريفية بدكالة، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، شعبة الجغرافيا كلية الآداب بالجديدة
3. الحاضري خالد(2015) " تحول السكن الريفي بدكالة "اطروحة لنيل دكتوراه في الجغرافية كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة جامعة ابي شعيب الدكالي.
4. الحاضري خالد(2018) "السكن والخدمات العمومية بالمجال المجاور للجديدة" مجلة كلية الاداب والعلوم الانسانية العدد 2018
5. الحاضري خالد (2019) "التراث المعماري القروي بدكالة الذاكرة المجالية وسبل التثمين" مجلة المجال والتنمية العدد4
6. الحاضري خالد(2020)" السكن الريفي بدكالة: التحولات ومشاكل الإعداد والتهيئة" منشورات مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل المركز القومي الديمقراطي العربي ببرلين العدد7.
7. حليم عبد الجليل (1988) " التحديث القروي ورسملة الزراعة المغربية، تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي"، سلسلة ندوات ومناظرات رقم10، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط
8. حليمي أحمد (1975)، المجموعات القروية التقليدية وتطورها، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع العدد الثاني .
9. ربيع محمد (2000)، الإعداد الهيدروغرافي والتحويلات الجغرافية بسهل دكالة المسقي. اطروحة لنيل دكتوراه دولة في الجغرافية كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال.
10. ريمي لوفو(1965) ،الفلاح المغربي حامي العرش " ترجمة محمد ابن الشيخ، مجلة وجهة نظر الطبعة الأولى
11. كرزازي موسى (1993)، جوانب من التحولات الاجتماعية المجالية الحديثة في ارياف سهل العرب، ورد في التحولات الاجتماعية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 28 الرباط.

12. كرزازي موسى (2007)، السكن الريفي الفلاحي في علاقته بالضغط الديمغرافي بالقطاع المسقي بالغرب وعواقبه، ورد في ندوة السكن الريفي بالمغرب، التحولات، وآفاق التنمية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة، شعبة الجغرافيا سلسلة ندوات ومناظرات العدد 8 ص 11-32.
13. كريم محمد (2012) الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب: التنمية المعاقة وجدلية الاقتصاد والمجتمع، مطابع افريقيا الشرق
14. الغراوي إدريس (1998)، المغرب والمستقبل: تأملات في الاقتصاد والمجتمع، سلسلة المعرفة الاقتصادية، دار توبقال للنشر، الرباط
15. ليكر رشيد(2003)، إعداد التراب الوطني ورهانات التنمية الجهوية، اطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية عين الشق، الدار البيضاء.
16. المباركي حسن، الحلاسي أحمد (2007)، التحديث الفلاحي وأثره على تطور السكن الريفي بسهل تاساوت الوسطى (الحوز الشرقي)، ورد في السكن القروي: التحولات وآفاق التنمية " منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة، شعبة الجغرافيا، سلسلة ندوات ومناظرات العدد 8 ص 67-47.
17. **Akesbi (2002)**, la question sociale : éducation, emploi, élément de bilan. In Revue Marocaine d'Audit et de développement n° 15, Décembre, pp59-63.
18. **Alian N (1992)**, concepts de géographie économique contemporaine, collection ; parais puf.
19. **Alioua F (1997)**, L'exploitation agricole familiale dans le périmètre irrigué des Doukkala (MAROC), Anciennes stratégies alternative ? In politique agricoles paysannes ou Maghreb et en méditerranée occidentale, Elouni Méditations, Paris. ALIF-IRMC PP296 -311
20. **Ammor F (2003)**, L'état à L'épreuve du Sociale, Revue marocaine d'Administration et développement N°44, 176P.

21. **André Fages,(2000)** Casuelles et pierre sèche, Los Adralhans, Millau
22. **Atlas de l'Afrique (2002)**, Atlas du Maroc, les Editions J. A, 2002. 1ere Edition Paris.
23. **Ayad. M(1982)**, L'organisation de l'espace rurale dans le plateau d'El Jadida et sahel d'Azemmour, Etude de géographie rurale, cartographie, Mémoire DES en Géographie, Rabat (Ronéo).
24. **Ayad. M(2004)**, **l'économie** solidaire et développement local : réalité et perspectives, In économie d'audit et développement n°18 pp2-17.
25. **Badouiri R (1979)**, Economie et Aménagement de l'espace rurale, Paris Ed, P. U. F.
26. **Barthes. R, (1971)**, sémiologie et urbanisme, l'Architecture d'aujourd'hui .
27. **Beguin H (1974)**, Densité, développement, Productivités et développement agricole, Revue Espace géographique n°4.
28. **Christian. L, (2008)**, La pierre sèche, mode d'emploi, Eyrolles,
29. **Daoud. M et Rouihaa. A, (2007)**, Eclatement de l'habitat Ksourien et disfonctionnement dans la gestion de terroirs dans la moyenne vallée du Ziz : Esquisse d'une monographie. In Publication de FLSH E LJADIDA, série colloque et séminaires n°8 PP123-137.
30. Direction de la statistique, Recensement général de la population et de l'habitat 2004. sur web : [www. Hcp. Ma](http://www.Hcp.Ma).
31. **Direction de statistique (1984)**, Population rural du Maroc d'après le recensement général de la population et de l'habitat 1982, Région de centre, Rabat, Direction de la Statistique.
32. **Direction de statistique (1996)**, Recensement général de la population et de l'habitat 1994. Direction de la statistique, ministre chargé de la population.
33. **El khalidi. A, (2009)**, Mots et choses Amazighs de Doukkala-Abda et Chaouia, N°3, El-Jadida. com..

34. **El Moula (1988)**, les U. R. E. F des Doukkala : facteurs de blocage et ou développement de l'habitat rurale, Al Maouil (les cahiers de l'ANHI) col 1991-1997 mois pp 364-369.
35. **Fadil A (1997)**, la réforme régionale et locale ou Maroc. Thèse d'état, Faculté de droit, Casablanca (ronéo).
36. **Ferre. J-P M et Ruhard**, «Les bassins des Abda-Doukkala et du Sahel de Azemmour à Safi». ressources en eau du Maroc : Plaines et bassins du Maroc atlantique. Rabat : notes et mémoires du service géologique ·P. 275 – 279
37. **Forse, M et Mendras. H, (1983)** Le changement social, tendances et paradigmes, Armand Colin Editeur, paris.
38. **Fosset. R et Noin. D, 1966**, "Utilisation du sol et population dans les Doukkala" Revue géographie. Du Maroc N°10, P : 34-41.
39. **Fosset. R, 1979**, Société rurale et organisation de l'espace dans les bas plateaux atlantiques du Maroc moyen : Chaouia, Abda-Doukkala. Thèse de doctorat d'état, universitaire Paul Valery, Montpellier.
40. **Gelierc. J, (1993)**, Le développement du crédit et des coopératives indigènes ou Maroc, In annales de géographie vol 38, n°2-75-276 pp538-542 ? Site électronique : [www. presse. fr/webgeo-0003-4100](http://www.presse.fr/webgeo-0003-4100).
41. **Hanses. J, (1971)**, L'habitat et société et l'état dans les pays Maghrébin, puf paris
42. **Hermelin. M (1957)**, Les cultures maraichères de la zone côtière Marocaine de Fedala a Oualdia, les cahiers d'autres mer, N39pp190-200
43. **Iraki. A et Tamim. M(2012)**, La dimension territoriale du développement rural au Maroc : Etude géographie. INAU, PUB Rabat net